● أخبار قصيرة

صادرات التمور الإيرانية تبلغ ٣٣٠ مليون دولار

وصلت قيمة صادرات التمور الإيرانية إلى ٣٣٠ مليون دولار، فيما من الممكن زيادة هذا الرقم إلى مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقال رئيس جمعية التمور في إيران: إن قيمة صادرات التمور كانت تصل إلى ٤٤٠ مليون دولار، موضحاً أنه بموجب سياسة المسؤولين المتمثلة في تقييد تصدير التمور إلى الأسواق المستهدفة خلال ذروة الاستهلاك، فقد وصلت الصادرات إلى ٣٠٠ - ٣٣٠ مليون دولار، ويرجع هذا الفارق في الأسعار وتراجع الصادرات إلى عدم اليقين لدى الأسواق المستهدفة والتجار في اتخاذ القرارات الآنية وتقلب أسعار الصرف وعدم استقرار قيمة العملة الوطنية وعدم إمكانية الوصول إلى البنوك العالمية لتحويل الأموال ومناقشة عائد العملة بما يتماشى مع المنتجات ذات الدخل المرتفع مثل البتروكيماويات.

وأكد محسن رشيد فرخي إن إزالة العوائق والحواجز التي تقف أمام المصدرين وعدم اعتماد قرارات آنية للحد من الصادرات ومنعها يمكن أن يزيد من عائدات النقد الأجنبي إلى مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة دون أي زيادة في كمية الإنتاج.

إفتتاح خطوط إنتاج المحركات الكهربائية في البلاد

إفتتح المساعد البرلماني لرئيس الجمهورية، شهرام دبيري، خطوط إنتاج المحركات الكهربائية بشركة رايزكو في منطقة ملارد (جنوب غربي العاصمة طهران).

وتشمل هذه الخطوط الثلاثة محرك علبة التروس، ومحرك DC لمضخة الغاز، ودوار محرك المروحة، والتي تم تشغيلها باستثمار قدره ١٢٠٠ مليار تومان.

وفي المرحلة الأولى، سيتم توظيف ٤٢٠ شخصاً بشكل مباشر، وتعمل شركة رايزكو في ١٤ بلداً في العالم ولديها ١٥ موقع إنتاج وأكثر من ٣٠ شركة منذ عام ١٩٩٧، ويعمل فيها ٤٧٥٠ شخصاً.

الترانزيت البري عبر إيران ينمو ٦٣٪

أظهرت إحصائيات وزارة الطرق وبناء المدن تسجيل ترانزيت البضائع عبر الطرق البرية نمواً بنسبة ٦٣٪.

وأوضحت الإحصائيات، الصادرة الأربعاء الماضي، أن الترانزيت البري للبضائع سجل ٩/٣ مليون طن في النصف الأول من العام الإيراني الجاري (فترة ٢٠ مارس/ آذار حتى ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤) بنمو ٦٣٪ على أساس سنوي.

وأشارت الإحصائيات إلى أن الترانزيت شمل ٤/٧ مليون طن سلعاً غير نفطية و٤/٦ مليون طن نفطية.

وذكرت أن غالبية الترانزيت دخل إلى الأراضي الإيرانية عبر ميناء الشهيد رجائي (جنوب البلاد) بواقع ٢/٥ مليون طن، ومنفذ بروزيخان الحدودي (غرب البلاد) بـ٢/٤ مليون طن.

وسط توترات المنطقة..

إيران ترفع أسعار بيع النفط لمصافي الصين

الوفاق/وكالات

أشارت مصافي تكرير النفط الخاصة في الصين إلى سعي البائعين الإيرانيين إلى رفع أسعارهم عبر تقديم خصومات أقل، ويأتي ذلك في فترة يثير فيها تصاعد التوترات في منطقة غرب آسيا قلق المستثمرين على مستوى العالم.

وتلقت المصافي الخاصة -التي يطلق عليها اسم «أباريق الشاي»- عروضاً لبيع الخامين الإيرانيين الخفيف والثقيل بسعر أعلى من مستوياته في الشهور السابقة بمقدار دولار واحد للبرميل، بحسب أشخاص مطلعين على الأمر طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأنهم غير مخولين بالحديث علناً، وما يزال الجمود يسود الوضع بين البائعين والمشترين في الفترة الحالية.

إيران ثالث أكبر منتج في «أوبك»

وتعد إيران ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، وضخت في الشهر الماضي نحو ٣/٣ مليون برميل يومياً، صُدر نصفها تقريباً إلى الخارج، بحسب بيانات تتبع الناقلات التي جمعتها بلومبيرغ.

وقال مدير أحد صناديق التحوط بيير أندوراند: إن أسعار النفط قد ترتفع بين ١٠ - ١٥ دولاراً للبرميل إذا ضرب الكيان الصهيوني منشآت التصدير الإيرانية.

من جهتها، أشارت مصافي التكرير الصينية إلى عدم تأكدها من سبب زيادة أسعار العروض، على الرغم من ارتفاع تكاليف الشحن خلال الأسابيع الماضية.

تقليص خصومات أسعار النفط الإيراني

تباع درجتا الخام الإيرانيتان في العادة بخصم على السعر مقارنة بعقود خام برنت المستقبلية على أساس التسليم إلى المحطات في الصين، بما يشمل التكاليف مثل الشحن والتأمين ورسوم الموانئ. ومؤخراً، عُرض الخامان (الخفيف والثقيل) للبيع بتخفيض يقارب ٣/٥ دولار و ٧/٥ دولار للبرميل -على التوالي- عن سعر برنت في بورصة إنتركونتيننتال (ICE).

ولا تزال إيران تصدر النفط الخام من محطتها الرئيسية في جزيرة خارك.

يأتي تقليص الخصومات السعرية في ظل التحذيرات الشديدة من تبعات أي ضربة محتملة، إذ يتوقع كل من «غولدمان ساكس غروب» ومدير صندوق التحوط بيير أندوراند ارتفاع الأسعار بما يصل إلى ٢٠ دولاراً للبرميل إذا هاجم الكيان مرافق التصدير الإيرانية.

وتجاوز سعر برنت عتبة ٨٠ دولاراً للبرميل الأسبوع الماضي قبل انخفاضه، وجرى تداوله قرب سعر ٧٧ دولاراً للبرميل يوم الخميس.

ووصلت المفاوضات بين بائعي ومشتري النفط الإيراني إلى حالة جمود في وقت سابق من العام الجاري، عندما رفعت أسعار العروض للشحنات المقرر وصولها إلى الصين في الربع الثاني؛ لكن بعد ذلك الجمود أذعن المشترون في نهاية المطاف.

تُعدّ إيران ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، وضخت الشهر الماضي نحو ٣/٣ مليون برميل يومياً، صُدّر نصفها تقريباً إلى الخارج

تكهنات بقفزة في أسعار النفط

بموازاة التطورات الأخيرة، هرع خبراء في شؤون الطاقة للتكهن باتجاهات أسعار النفط في حال استمر التصعيد وما إذا كانت ستقفز إلى ١٠٠ أو ١٥٠ أو حتى ٢٠٠ دولار للبرميل، ووصولاً إلى مقارنة الوضع بصدمة أسعار النفط في عام ١٩٧٣، حين فرضت الدول العربية حظراً على توريد النفط إلى الغرب على خلفية حرب أكتوبر لثني الدول الغربية عن دعم الكيان المحتل.

وفي وقت ستلبي فيه صدمة نفطية جديدة، وبزيادة، مصلحة كبار المصدرين ضمن مجموعة «أوبك+» ومنتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة على حد سواء، ثمة تحذيرات من مغبة الإخلال بتوازن السوق ونشوب أزمة طاقة عالمية.

التأكيد على تعزيز التعاون النقدي والمصرفي بين إيران وروسيا

أكد رئيس البنك المركزي الإيراني على تعزيز التعاون النقدي والمصرفي بين طهران ومسكو.

والتقى رئيس البنك المركزي الإيراني محمدرضا فرزين، رئيسة البنك المركزي الروسي إلفيرا نابيولينا، على هامش اجتماع محافظي البنوك المركزية لدول «بريكس» في موسكو.

وفي اللقاء الذي حضره سفير إيران لدى موسكو كاظم جلالي، ورئيس لجنة التخطيط والميزانية في مجلس الشورى الإسلامي غلام رضا تاجكردون، تم بحث آخر تطورات مشاريع التعاون النقدي والمصرفي والمالي المشتركة بين البلدين.

ويعقد الاجتماع الثاني لرؤساء البنوك المركزية لدول «بريكس» في موسكو. وتعد روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا من الأعضاء المؤسسين لها، كما انضمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومصر والإمارات العربية المتحدة وإثيوبيا إلى المجموعة في عام ٢٠٢٤.

وتوجه رئيس البنك المركزي الإيراني، الخميس، إلى العاصمة الروسية موسكو للمشاركة في الاجتماع الثاني لرؤساء البنوك المركزية للدول الأعضاء في مجموعة «بريكس» واجراء محادثات ثنائية مع نظرائه المشاركين.

يذكر أنه من المقرر أن تعقد القمة الرابعة عشرة للدول الأعضاء في مجموعة «بريكس» في الفترة من ٢٢ - ٢٤ أكتوبر في العام الجاري في كازان بروسيا.

في النصف الأول من العام الحالي

صادرات إيران إلى تركمانستان تنمو بنسبة ١٥ ٪

أعلن المتحدث باسم لجنة العلاقات الدولية وتنمية التجارة التابعة لدار الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني عن نمو صادرات إيران إلى تركمانستان بنسبة ١٥ ٪.

وقال روح الله لطيفي، في تصريح له، الخميس: تم في النصف الأول من العام الإيراني الحالي (بدأ في ٢٠ آذار/ مارس) تصدير أكثر من ٧٠٢ ألف طن من السلع غير النفطية بقيمة ٢٣٩ مليون دولار من إيران إلى تركمانستان بزيادة نسبتها ١٢ ٪ من حيث الوزن و١٤/٦ ٪ من حيث القيمة مقارنة بالأشهر الستة الأولى من العام الإيراني السابق. وأضاف: في العام الماضي، تم تصدير أكثر من مليون و٣٥٩ ألف طن من البضائع الإيرانية غير النفطية إلى تركمانستان بقيمة ٤٤٥ مليون دولار من ضمنها ٢٢٨ ألف طن من منتجات الألبان والمنتجات الزراعية والغذائية بقيمة ١١٧ مليون دولار.

وقال لطيفي: بالإضافة إلى المنتجات الزراعية والغذائية، تم تصدير الأدوية والأجهزة المنزلية ومواد البناء والأجهزة الكهربائية والمعدات الصناعية والبلاستيك والسلع الاستهلاكية والآلات إلى هذا البلد. وتابع: في العام الماضي، استوردت إيران أكثر من ٣٨ ألف طن من البضائع بقيمة ٣٨ مليون دولار من تركمانستان.

ووفق إحصائيات الجمارك، فقد بلغت واردات إيران من تركمانستان في النصف الأول من العام الجاري، ١٠ آلاف طن من البضائع بقيمة ١٢ مليون دولار، وكانت أهم السلع المستوردة المنسوجات والأقمشة والخيوط.

وبحسب المتحدث باسم لجنة العلاقات الدولية وتنمية التجارة التابعة لدار الصناعة والتعدين والتجارة، فقد بلغت واردات تركمانستان من جميع أنحاء العالم حوالي ٣/٥ مليار دولار من البضائع في عام ٢٠٢٣، وكانت حصة إيران منها ٤٤٥ مليون دولار أي ما نسبته نحو ١٢/٥ ٪.

إقامة المؤتمر الوطني الثالث لروّاد الصناعة والاقتصاد بطهران

أقيم بالعاصمة الإيرانية طهران المؤتمر الوطني الثالث لروّاد الصناعة والاقتصاد الايراني، وذلك بحضور مجموعة من النشطاء والنخب في الصناعة والاقتصاد.

وبحسب المشاركين في المؤتمر، فإنه من خلال الاعتماد على الشركات القائمة على المعرفة واستخدام النخب الوطنية لتوطين المعرفة الموجودة في البلاد وخلق وتطوير ريادة الاعمال وتبادل الخبرات، يمكن تحويل اقتصاد ايران إلى اقتصاد قوي في المنطقة والعالم.

وبحضور مجموعة من نشطاء ونخب الصناعة والاقتصاد الايراني وبهدف الاطلاع على حالة الاقتصاد والصناعة في البلاد وخلق التفاعل بين وحدات القطاع الخاص في مختلف المجالات المهنية والصناعية، أقيم بالعاصمة الايرانية طهران المؤتمر الوطني والثالث لرواد الصناعة والاقتصاد الايراني.

وبحسب المشاركين في المؤتمر، فإنه من خلال الاعتماد على الشركات القائمة على المعرفة واستخدام النخب الوطنية لتوطين المعرفة الموجودة في البلاد وخلق وتطوير ريادة الأعمال وتبادل الخبرات، يمكن تحويل اقتصاد ايران إلى اقتصاد قوي في المنطقة والعالم.

زيادة الناتج القومي الإجمالي ومستقبل البحث في الإدارة وإنشاء سلسلة التوريد في الصناعة وزيادة الصادرات وخلق فرص العمل في المناطق المحرومة وريادة الأعمال الاجتماعية من أهم محاور هذا المؤتمر الوطني.